

## اللغة والتجربة الإنسانية (\*\*)

إميل بانفنسيت

ترجمة: بسام بركة (\*)

تشارك كل اللغات في عدد محدّد من فئات التعبير التي يبدو أنها تخضع لنموذج ثابت. والأشكال التي تأخذها هذه الفئات مسجلة ومحسّنة في القواعد الوصفية، لكن وظائفها لا تظهر جليّة إلا إذا تمت دراستها في إطار استعمال اللغة وإنتاج الخطاب. وهذه الفئات أساسية ومستقلة عن كل أشكال التأثيرات الثقافية، وهي أشكال نرى فيها التجربة الذاتية للأشخاص الذين يؤكدون ذاتهم ويُموقعون أنفسهم في اللغة ومن خلالها. وسنحاول هنا أن نلقي الضوء على فئتين من الخطاب أساسيتين بالإضافة إلى أنهما ترتبطان بالضرورة إحداهما بالأخرى. وهاتان الفئتان هما: الشخص [ضمير الخطاب] والزمن.

كل إنسان يؤكد نفسه في ذاتيته من حيث هو «أنا» بالنسبة إلى «أنت» وإلى «هو». هذا السلوك «غريزي». وهو على ما يبدو لنا يعكس في الواقع بنية من التعارضات اللسانية التي تقع في أسس الخطاب. فالإنسان الذي يتكلم يدل دائماً بالمؤشر ذاته «أنا» على نفسه من حيث هو متكلم. غير أن هذا العمل الكلامي الذي يُصدر «أنا» يظهر، في كل مرة يتم فيها إنتاجه، كعمل واحد بالنسبة للسامع، ولكنه بالنسبة للمتكلم يعد عملاً جديداً في كل مرة ولو كرّر ألف مرة. ذلك أنه يحقق في كل مرة اندماج المتكلم في لحظة جديدة من الزمن وفي نسيج مختلف من الظروف والخطابات. وهكذا فإن الإنسان الذي يتكلم يستملك «أنا»، في كل لسان وفي كل لحظة. وإذا كان هذا الانا يُعدّ في لائحة الصيغ اللسانية مفردة لا تختلف عن سائر المفردات، فإنه عندما يندرج في عمل الخطاب يُدخل فيه الشخص الذي بدونه لا يكون للغة من وجود. فما أن يظهر ضمير المخاطب «أنا» في قول ما ويوحى فيه - صراحةً أو بشكل مبطن - بوجود الضمير «أنت» بحيث

(\*) أستاذ في الجامعة اللبنانية - كلية الآداب.

(\*\*) Émile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, tome II, Paris, Gallimard, 1974, pp. 67-78.

يتعارضان سوية مع الضمير «هو»، حتى تفرض تجربة إنسانية جديدة نفسها وتكشف عن الآلة اللسانية التي تؤسسها. ونقيس بذلك المسافة الدقيقة والواسعة في الوقت نفسه بين المفردة ووظيفتها. هذه الضمائر موجودة، وهي مسجلة وتعلم في القواعد وتقدم مثل سائر الإشارات، وهي مثلها متاحة في متناول اليد. ويكفي أن ينطق واحد من بني البشر بهذه الإشارات لكي يأخذها على عاتقه، ولكي يتحول الضمير «أنا» من عنصر في نمطية معينة إلى تعيين فريد يعرض شخصاً يكون في كل مرة مختلفاً. إنها تحقيق تجربة أساسية لا يمكن التفكير البتة بأن أداتها يمكن أن تغيب في أي لسانٍ من الألسنة.

هذه هي التجربة المركزية التي تتعين انطلاقاً منها إمكانية وجود الخطاب ذاته. وهي واحدة بالضرورة في صيغتها (إذ لا يمكن للغة أن توجد إذا كان يتحتم على كل تجربة جديدة أن تخترع لنفسها على لسان كل فرد عبارة تكون في كل مرة جديدة). وهذه التجربة لا توصف بل هي هنا، ملازمة للصيغة التي تنقلها والتي تكون بذلك الشخص في الخطاب، وهي تكون بالتالي كل شخص فور بدئه الكلام. أضف إلى ذلك أن هذا الـ «أنا» يتغير حاله بالتناوب في عملية التواصل: الإنسان الذي يسمعه ينسبه إلى «الآخر» الذي يكون «أنا» إشارته التي لا يمكن إنكارها. ولكن عندما يتكلم هو بدوره، يأخذ «أنا» على عاتقه ولحسابه الخاص.

هناك جدلية فريدة في أساس هذه الذاتية. فاللسان يقدم للمتكلمين نظاماً واحداً من المرجعيات الشخصية يستملكه كل فرد في الحدث اللغوي، ويصبح فريداً ولا مثيل له في كل مرة يُستعمل فيها ومنذ اللحظة التي يأخذها فيها المتكلم على عاتقه. ذلك دون أن تكون هناك إمكانية أن يتحقق مرتين بالطريقة نفسها. ولكن، عندما يكون الضمير خارج الخطاب الفعلي، فإنه لا يكون سوى صيغة فارغة لا يمكن ربطها بشيء ولا بمفهوم. فهو يتلقى حقيقته ومادته من الخطاب وحده.

والضمير ليس الصيغة الوحيدة التي تحمل هذه الصفات، فهناك بعض المؤشرات الأخرى التي تتقاسم معه الوضع نفسه، وعلى الأخص سلسلة العلامات الإشارية deictiques. إن أسماء الإشارة التي تدل على الأشياء تنظم المكان انطلاقاً من نقطة مركزية هي الأنا وبموجب فئات متغيرة: الشيء المشار إليه قريب مني أو بعيد عني، وهو موجه وجهة محددة (أمامي أو خلفي، في الأعلى أو من تحت)، مرئي أو غير مرئي، معروف أو غير معروف، الخ. وهكذا، يتيح نظام الاحداثيات المكانية تعيين مكان أي شيء كان في أي حقل كان، بدءاً من اللحظة التي يحدد فيها الشخص الذي يعطي الاحداثيات بأنه هو نفسه المركز والمرجع.

لا يوجد من بين الصيغ اللسانية التي تدل على التجربة الذاتية صيغة أشد غنى من تلك التي تعبر عن «الزمن»، ولا يوجد أصعب منها على التحليل. فالأفكار المسبقة وأوهام الفطرة ومخاطر التفسير النفساني قوية لا تتزحزح. ونحن نود أن نبين هنا أن كلمة «زمن» temps هذه تدل على تعابير متباينة أشد التباين يكون كل تعبير منها

طريقة مختلفة لطرح ترابط الأشياء فيما بينها، ونود أن نبين على الأخص أن اللسان يصور الزمن في مفاهيم تختلف تماماً عن طريق تصور ذهن للزمن.

هناك التباس منتشر جداً يجعل الناس يفكرون بأن بعض الألسنة تجهل الزمن، لكنها لا تنتمي إلى عائلة اللغات المتصرفية ولا تتضمن بالتالي الفعل على ما يبدو. وهذا يعني أن الفعل وحده هو الذي يسمح بالتعبير عن الزمن. لا بد هنا من تبين عدة وجوه من الالتباس: فئة الفعل تظهر حتى في اللغات غير المتصرفية، والتعبير عن الزمن يتوافق مع كل أشكال البنيات اللسانية. إن التنظيم الاستبدالي الخاص بالصيغ الزمنية في بعض الألسنة، وخاصة في اللغات الهندو - أوروبية، لا يملك لا حكماً ولا في الواقع الامتياز المطلق للتعبير عن الزمن.

وهناك وجه آخر من الالتباس أعم وأكثر طبيعية إذا صحَّ التعبير. وهو يقضي بأن نعتقد أن النظام الزمني في لسان من الألسنة يعرض طبيعة الزمن «الموضوعي»، فالمليل قوي جداً إلى اعتبار اللسان نسخة عن الواقع. إن الألسنة في الحقيقة لا تقدم لنا سوى بناءات مختلفة عن الواقع، وقد تكون الطريقة التي تضع فيها نظامها الزمني المعقد هي بالذات التي تميز كلاً منها عن الأخرى. وعلينا أن نتساءل في أي مستوى من مستويات التعبير اللغوي نستطيع أن نصل إلى مفهوم الزمن الذي يوجد بالضرورة في كل اللغات. ثم علينا بالتالي أن نتساءل ما هي خصائص هذا المفهوم.

هناك في الواقع زمن خاص باللسان. ولكن قبل الوصول إليه يجب اجتياز مرحلتين ويجب التعرف على مفهومين للزمن مختلفين، الواحد تلو الآخر، وذلك للتححرر منهما.

«الزمن الفيزيائي» للعالم زمن متصل ذو نمط واحد، وهو لامتناه، خطي، يمكن تقطيعه كما نشاء. ويقابله عند الإنسان الوقت المتغير تغيراً لا حدود له والذي يقيسه كل فرد من البشر وفق انفعالاته وبناء لحياته النفسية. وهذا تعارض معروف جداً ولا شك في أنه ليس من الضروري التوقف طويلاً عنده.

ونميز بعناية كبيرة عن الزمن الفيزيائي وعن مقابله النفسي (وهو الدوام الداخلي) «الوقت الزمني»، وهو زمن الأحداث الذي يحيط أيضاً بحياتنا الخاصة من حيث هي سلسلة من الأحداث. ففي رؤيتنا للعالم كما في وجودنا الشخصي لا يوجد إلا زمن واحد، وهو ذلك الزمن. وعلينا أن نعمل على تبين خصائصه، في بنيته الخاصة وفي طريقة استيعابنا له.

إن زمننا المعاش يجري بلا نهاية ودون عودة، إنه التجربة المشتركة. فنحن لا نعود أبداً إلى طفولتنا، ولا إلى يوم الأمس القريب، ولا إلى اللحظة التي انقضت من لحظة. وحياتنا رغم ذلك تملك معالم نضعها بدقة في سلم معترف به من الجميع، وبها نربط ماضينا القريب والبعيد. في هذا التناقض الظاهر تقبع السمة الأساسية للوقت الزمني. ولا بد من شرح ذلك. إن المراقب الموجود في كل واحد منا يستطيع أن يجول بنظره

على الأحداث التي مرّت، وأن يطلع عليها في الاتجاهين، من الماضي باتجاه الحاضر، ومن الحاضر باتجاه الماضي. وتكون حياتنا الخاصة جزءاً من الأحداث التي ينزل فيها نظرنا ويصعد. بهذا المعنى يقبل الوقت الزمني المتجمد في التاريخ اعتباراً ذا وجهين، في حين أن حياتنا التي نعيشها تجري في اتجاه واحد (تلك هي الصورة التي نلتقاهها). وهنا يكون لمفهوم الحدث موقع رئيس.

في الوقت الزمني ما نسميه «زمناً» هو التابع الذي تنتظم فيه سلسلات تلك الكتلات المتميزة التي هي الأحداث. ذلك أن الأحداث ليست الزمن، إنها «في» الزمن. كل شيء في الزمن، إلا الزمن نفسه. بيد أن الوقت الزمني يتألف من وجهين، وجه موضوعي ووجه ذاتي، مثله في ذلك كمثل الزمن الفيزيائي.

من الملاحظ أن أشكال الثقافات البشرية في كل العصور تحاول بشكل أو بآخر أن توضع الوقت الزمني. وهذه لازمة من اللوازم الضرورية في حياة المجتمعات، وفي حياة الأفراد ضمن المجتمع. وهذا الزمن الذي أصبح اجتماعياً هو زمن الروزنامات.

لقد وضعت كل المجتمعات البشرية حساباً للتوقيت، أي تقسيماً للوقت الزمني. على أساس عودة بعض الظواهر الطبيعية: تعاقب الليل والنهار، رؤية الشمس في مسارها، منازل القمر، حركة المد والجزر، فصول المناخ والزرع، الخ.

وللروزنامات سمات مشتركة تدل على الأوضاع الضرورية التي يجب أن تتناسب معها. إنها تنطلق من لحظة محورية تقدم النقطة الصفر في حساب التوقيت: حدث هام لدرجة أنه يعطي للأشياء مجرى جديداً (ولادة المسيح أو بوذا، اعتلاء الملوك العرش، الخ).

وهذا هو الوضع الأول ونسميه وضعاً سكونيا.

وينتج عن هذا الأخير وضعاً ثانياً هو الوضع الاتجاهي. ويعبر عنه بكلمات متقابلة ترتبط بالمحور المرجعي، مثل «قبل.../بعد...».

ويدعى الوضع الثالث وضعاً مقياسياً يُحدّد فيه عدد وحدات القياس، وهي تُستخدم لتسمية المدد الثابتة التي تفصل بين تكرار الظواهر الكونية. فالمدة التي تفصل بين ظهور الشمس وزوالها في موضعين من الأفق تدعى «النهار». وتدعى «شهوراً» المدة التي تفصل لقاءين للقمر والشمس. وتدعى «سنة» الفترة المحددة بدوران كامل للشمس وللفضول. ويمكن إضافة ما نشاء من الوحدات الأخرى، أكانت مجموعة وحدات (أسبوع، نصف شهر، فصل، قرن) أم تقسيمات (ساعة، دقيقة...)، ولكنها كلها أقل استعمالاً من تلك. تلك هي خصائص الوقت الزمني، الذي هو أس حياة المجتمعات. فالأحداث تنتظم انطلاقاً من المحور السكوني وفق هذه الرؤية الاتجاهية أو تلك، إما سابقاً (باتجاه الراء) أو لاحقاً (باتجاه الامام) لهذا المحور. وهي توضع في جزء يسمح بـ «قياس» بعدها عن المحور: هذا العدد من السنين قبل هذا المحور أو بعده،

ثم ذلك الشهر أو ذلك اليوم في السنة المذكورة. وكل قسم من هذه الأقسام (سنة، شهر، يوم) ينخرط في سلسلة لا نهاية لها كل عناصرها متشابهة وثابتة ولا تقبل التفاوت ولا النقصان، بحيث أن كل حدث يراد تعيين مكانه يحدد موقعه بالضبط في السلسلة الزمنية بتوافقه مع هذا القسم الخاص أو ذلك. فالسنة 12 «قبل» المسيح تقع هي أيضاً بعد السنة 11 وقبل السنة 13. ولكن في رؤية للاتجاه تصعد في عكس مجرى التاريخ، كما يقال.

تلك هي المعالم التي تحدد الموقع الموضوعي للأحداث والتي تحدد بالتالي موقعنا «نحن» أيضاً من الأحداث. إنها تقول لنا بالمعنى الحقيقي للكلمة «أين» نقع من التاريخ الفسيح وما هو المكان الذي يخصنا في عداد التتابع اللامتناهي للناس الذين عاشوا وللأشياء التي حصلت.

إن النظام يخضع لضرورات داخلية قاهرة. فالمحور المرجعي لا يمكن زحزحته لكونه يرتبط بشيء حدث فعلاً في العالم وليس نتيجة اتفاق يمكن نقضه، فالمدد ثابتة على جانبي المحور. وأخيراً، حساب توقيت المدد ثابت لا يتغير. ولو أنه لم يكن ثابتاً لضعنا في زمن تائه ولضاع عالمنا الذهني. ولو أنه كان متغيراً، لو أن السنوات كانت تختلط بالأيام أو أن كل فرد منا حسبها على هواه، لما كان بالإمكان إعطاء أي خطاب ذي معنى، ولتكم التاريخ كله لغة بلغة المجانين.

يبدو إذن من الطبيعي أن تختص بنية الوقت الزمني بالديمومة والثبات. ولكن يجب أن نعي في الوقت ذاته أن هذه الخصائص تنتج عن التنظيم الاجتماعي للوقت الزمني الذي هو في الحقيقة «واقع غير زمني». وهنا لا يوجد أي تناقض في ما نقول.

إذا كان هذا الزمن غير الزمني يقاس بالروزنامة فذلك تماماً بفضل ثباته بالذات. الأيام والأشهر والسنوات كميات ثابتة استنتجت من ملاحظات قديمة جداً من لعبة القوى الكونية. ولكن هذه الكميات تسميات للزمن لا تشترك في شيء في طبيعة الزمن، وهي ذاتها خاوية من أي بعد زمني. وإذا أخذنا بعين الاعتبار خاصيتها المفرداتية فإننا نشبهها بالأعداد التي لا تملك أية ميزة من مميزات المواد التي تحصيلها. الروزنامة تقع خارج الزمن، وهي لا تجري معه. إنها تسجل سلسلات من الوحدات الثابتة تدعى الأيام وتتجمع في وحدات أكبر (الأشهر، السنين). ولكن لما كان كل يوم شبيهاً باليوم الآخر فإن لا شيء يدل على أن هذا اليوم من الروزنامة، إذا أخذ لذاته، هو من الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وهو لا يمكن أن يرتب في إحدى هذه الفئات الثلاث إلا بالنسبة للشخص الذي «يعيش» الزمن.

«13 شباط/فبراير سنة 1941»: هذا تاريخ واضح وكامل بفضل النظام، ولكنه لا يسمح لنا بمعرفة في أي زمن لفظ. فبالإمكان اعتباره استقبالياً، كأن يكون شرطاً يكفل صحة معاهدة عقدت في القرن السابق، كما يمكن اعتباره استذكاريّاً ورد بعد مرور

قرنين من الزمان. إن الوقت الزمني المثبت في الروزنامة غريب عن الزمن المعاش ولا يمكن أن يتطابق معه. فهو - لكونه موضوعياً - يقدم مقاييس وتقسيمات موحدة تقبع فيها الأحداث، ولكن هذه الأحداث لا تتطابق مع الفئات الخاصة بالتجربة الزمنية عند البشر.

وبالمقارنة مع الوقت الزمني، نتساءل ماذا يمكن أن يقال عن: «الزمن اللساني». هنا، ونحن نتطرق إلى المستوى الثالث للزمن، علينا من جديد أن نضع تمييزات وأن نفصل بين أشياء مختلفة، حتى أو على الأخص إن كنا نريد أن نتجنب تسميتها بالاسم نفسه. أن نضع حدثاً في الوقت الزمني أمر مختلف، كذلك وضعه في زمن اللغة أمر مختلف. فباللغة تظهر التجربة الزمنية عند الإنسان، ويبدو لنا أن الزمن اللساني لا يمكن كذلك أن يلخص في الوقت الزمني والزمن الفيزيائي.

وما يتفرد به الزمن اللساني هو كونه مرتبطاً عضوياً بتجربة الكلام، وكونه ينتظم كوظيفة من وظائف الخطاب.

لهذا الزمن مركزٌ - مركز مولّد ومحوريّ معاً - يوجد في «الحاضر» في لحظة الكلام. ففي كل مرة يستعمل فيها المتكلم صيغة «الحاضر» النحوية (أو ما يعادلها) يضع المتكلم الحدث كمعاصر للحظة الخطاب الذي يذكره. ومن الواضح أن الحاضر من حيث هو وظيفة من وظائف الخطاب لا يمكن أن يتموضع في قسم من أقسام الوقت الزمني، لأنه يقبلها كلها ولا يسمى أيّاً منها. إن المتكلم يثبت «حاضراً» كل ما يفترضه حاضراً بفضل الصيغة اللغوية التي يستعملها. وهذا الحاضر يعاد ابتداعه في كل مرة يتكلم فيها امرؤ ما، لأن الأمر يتعلق، حرفياً، بلحظة جديدة لم تعش بعد. تلك هي، وللمرة الثانية، ميزة فريدة من مزايا اللغة، وهي من الفريدة بحيث يجب ولا شك البحث عن مفردة مختلفة للدلالة على الزمن اللساني وفصله بذلك عن سائر المفاهيم الموضوعية تحت هذا الاسم.

إن الحاضر اللساني أساس المقابلات الزمنية في اللغة. هذا الحاضر الذي يتقدم متنقلاً مع الخطاب وهو لا يزال حاضراً يكونُ الخط الفاصل بين لحظتين أخرتين يولدهما وهما في الوقت نفسه مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بعملية الكلام: اللحظة التي لم يعد الحدث فيها معاصراً للكلام، فهو خرج من الحاضر ولا يمكن أن يعود إلا باسترجاع الذاكرة، واللحظة التي ليس الحدث فيها حاضراً بعد، بل سيكون حاضراً بعد برهة وسينبثق في الزمن الآتي.

من الملاحظ أن اللغة في الواقع لا تملك سوى تعبير زمني واحد هو الحاضر، وأن الحاضر - وهو يُعرف بتطابق الحدث والخطاب - هو بطبيعته مضمراً. وعندما يكون ظاهراً في شكل معين، فذلك يعود إلى التكرار الذي يكثر وجوده في الاستعمال اليومي للغة. وبالعكس، فإن الأزمنة غير الحاضر تكون دائماً ظاهرة في اللسان، وهي الماضي

والمستقبل. وهما ليسا في المستوى ذاته مع الزمن الحاضر. فاللسان لا يوضعهما في الزمن بناء على موقعهما الخاص، ولا بفضل علاقة يجب أن تكون - في حال وجودها - غير علاقة المطابقة بين الحدث والخطاب، بل فقط من حيث هما موضعان يعدان وراء أو أمام الزمن الحاضر (وراء أو أمام، لأن الإنسان يذهب لملاقاة الزمن أو أن الزمن يأتي لملاقاته، وفقاً للصورة التي نستخدمها في حديثنا). ويجب على اللسان بالضرورة أن ينظم الزمن انطلاقاً من محور، وهذا المحور هو دائماً فقط لحظة الخطاب. ومن المستحيل زحزحة هذا المحور المرجعي لوضعه في الماضي أو في المستقبل، بل ليس من الممكن تخيل ما سيحل بلسانٍ معين لا تتطابق فيه نقطة الانطلاق في تنظيم الزمن مع الحاضر اللساني، ولا يكون محور الزمن نفسه من متغيرات المقاييس الزمنية فيه.

هكذا نصل إلى الملاحظة التالية، وهي قد تدهش للوهلة الأولى ولكنها تنطبق تماماً على الطبيعة الحقيقية للسان: إن الزمن الوحيد الملصق باللسان هو الحاضر محور الخطاب، وهذا الحاضر مضمّر. وهو يعيّن مرجعين زمنيّين آخرين هما بالضرورة ظاهران في دال محدد، وهما بدورهما يبيّنان الحاضر كخط فاصل بين ما لم يعد حاضراً وما ليس حاضراً بعد. وهذان المرجعان لا يعيدان إلى الزمن، بل إلى رؤى حول الزمن موجهة نحو وراء أو نحو الأمام انطلاقاً من الحاضر. تلك هي الممارسة الأساسية للزمن التي تشهد عليها جميع اللغات، كلّ منها على طريقته. إنها تفيد عن الأنظمة الزمنية المحسوسة وعلى الأخص التنظيم الشكلي لمختلف الأنظمة الكلامية.

ولا نود هنا أن ندخل في تفاصيل تلك الأنظمة. فهي غالباً ما تكون شديدة التعقيد. ونكتفي بالتبويه بأمر ذي دلالة. إننا نلاحظ في السنة مختلفة جداً بعضها عن البعض الآخر أن صيغة الماضي موجودة دائماً وأنها غالباً ما تكون مزدوجة أو حتى مثلثة. فاللغات الهندو - أوروبية القديمة تملك من هذه الصيغ الماضي Prétérit والماضي غير المحدد Aorist والماضي التام Parfait. وفي اللغة الفرنسية لا يزال هناك صيغتان متميزتان (في القواعد التقليدية: الماضي المحدد، والماضي غير المحدد)، ويستفيد الكاتب بغريزته من هذا الاختلاف ليفصل بين مستوى «التاريخ» ومستوى «الرواية». وبناء لما يقوله «سابير»، يوجد في بعض لهجات «الشينوك» (وهي لغة يتداولها سكان منطقة نهر كولومبيا) ثلاث صيغ للماضي تُعرف من السابقة Préfixe: «ني» تدل على الماضي غير المحدد، و «غا» - تدل على الماضي القديم جداً في الميثاث (الميتولوجيا)، و «نا» تدل على الماضي القريب جداً، على البارحة. «ذهب» تُقال وفقاً للظروف «نييوي» niyuya («ني» السابقة + «ي» هو + و «يا» ذهب)، أو «غايوي» gayuya («غا» السابقة + «ي» + و «يا»)، أو «نايوي» nayuya («نا» السابقة + «ي» + و «يا»). وعلى العكس من ذلك، هنالك عدد كبير من اللغات لا تعرف صيغة خاصة بالمستقبل. إذ غالباً ما يستعمل الحاضر مع مصدر أو أداة تدل على لحظة مستقبلية. ففي لهجة «الشينوك» التي تملك ثلاث صيغ للماضي، لا يوجد سوى صيغة واحدة للمستقبل، وهي تمتاز

بمورفيم تكراري «ا» (a) يأتي كسابقة ولاحقة في الوقت نفسه، وذلك خلافاً لما يجري بالنسبة لسابقات الماضي. فيقال مثلاً «Acimluda» (سيعطيك إياه)، وهي تتركب من «a» للمستقبل + «c» هو + «i» إياه + «m» أنت «i» إلى + «ud» أعطى + «a» للمستقبل. إن الدراسة التاريخية، في ما يتعلق باللغات التي يمكن تطبيقها عليها، تبين أن المستقبل غالباً ما يتكون في حقبة متأخرة بتخصيص بعض الصيغ المساعدة، وعلى الأخص فعل «أراد».

إن هذه المفارقة الواضحة بين صيغ الماضي وصيغ المستقبل مفيدة بالذات في عموميتها التي توجد في عالم اللغات. هناك بالتأكيد اختلاف في التكوين بين هذه الزمنية المتجهة نحو الماضي والتي تستطيع أن تحمل عدة أبعاد في ماضي تجربتنا، وبين الزمنية المتجهة نحو المستقبل والتي لا تدخل في حقل تجربتنا ولا تدخل الحيز الزمني في واقع الأمر إلا من قبيل التنبؤ بالتجربة. إن اللغة تبرز هنا نوعاً من اللاتناسق في طبيعة التجربة. هناك وجه أخير يستحق لفت الانتباه إليه في هذه الزمنية: إنه الطريقة التي تنخرط بها هذه الزمنية في عملية التواصل.

لقد أشرنا في حديثنا عن الزمن اللساني إلى بروزه في وسط حدوث الخطاب الذي يتضمنه بالقوة ويحققه بالفعل. ولكن الفعل الكلامي هو بالضرورة عمل فردي. فحدث الخطاب الذي عنه ينتج الحاضر جديد دائماً. ويجب بالتالي على الزمنية اللسانية أن تتحقق في العالم الشخصي الداخلي للمتكلم وكأنها تجربة بحث ذاتية ويستحيل نقلها إلى الآخر. فإذا رويت ما «حدث لي» لا يكون الماضي الذي أرجع إليه محدداً إلا من خلال علاقته بحاضر الفعل الكلامي. ولكن، لما كان الفعل الكلامي ينبثق مني، ولما لم يكن باستطاعة أي شخص آخر أن يتكلم بضمي أو أن يرى بعيني أو أن يشعر بما أشعر به، فإن هذا «الزمن» يخصني أنا، وهو يقتصر على تجربتي أنا فقط. ولكن في هذا التفكير أمراً خطأ. هناك شيء فريد وبسيط جداً وغاية في الأهمية يحصل ويتمم ما كان يبدو مستحيلاً منطقياً: هذه الزمنية التي لي عندما تنظم خطابي يقبلها فوراً محدثي وكأنها زمنيته هو. «اليوم» الذي لي يتحول إلى «اليوم» الذي له، حتى لو لم يكن قد أدخله في خطابه الخاص به. و«الأمس» الذي لي يصبح «أمسه» كذلك. وعلى العكس، عندما سيتكلم مجيباً، سأجعل، بكوني متلقياً، من زمنيته زمنيته أنا. هكذا يتبين شرط التفاهم في اللغة، الشرط الذي تكشف عنه اللغة: إنه يقضي بأنه رغم كون زمنية المتكلم غريبة حرفياً عن المتلقي ومنبعة عليه، فإن المتلقي يرى فيها الزمنية التي تفيد خطابه الخاص به عندما يصبح بدوره متكلماً. فكل منهما يكون بذلك على نفس طول الموجة. ولا يكون زمن الخطاب محصوراً في تقسيمات الوقت الزمني ولا سجين الذاتية الأحادية. إنه يعمل كعامل بيذاتي Intersubjectif، وما كان سيجعله ذا بعد شخصي واحد يجعله ذا بعد شخصي - عالمي. إن شرط البيذاتية وحده هو الذي يجعل التواصل اللساني ممكناً.

الزمن اللساني خاص إذن. وهو خاص لأسباب أخرى كذلك. إنه يتضمن تقسيماته



الخاصة به في تنظيم خاص به. وتلك التقسيمات وذلك التنظيم مستقلاً عن تنظيم الوقت الزمني وتنظيمه. كل امرئ يقول «الآن، اليوم، في هذه اللحظة»، يوضع الحدث كحدث يتوافق مع الخطاب. إن كلمة «اليوم» التي ينطق بها ضرورية وكافية لكي يوافق السامع لكلامه على الموقف نفسه. ولكن إذا فصلنا «اليوم» عن الخطاب الذي يتضمنه ووضعناه في نص مكتوب، يفقد «اليوم» دلالته على الحاضر اللساني، لأنه لم يعد منطوقاً به ولا مدركاً، وهو لا يستطيع كذلك أن يعيد القارئ إلى أي يوم من أيام الوقت الزمني لأنه لا يوافق أي تاريخ معين. فهو يمكن أن ينطق به في أي يوم من أيام الروزنامة، ويمكن أن ينطبق على أي يوم كان من الأيام. وليس هناك من وسيلة لاستعماله في شكل يجعله مفهوماً خارج الزمن اللساني سوى أن يلحق به تقسيم واضح من الوقت الزمني: «اليوم في 12 حزيران 1924». ونجد أنفسنا في الوضع نفسه بالنسبة لـ «أنا» الذي جرد من الخطاب الذي يبدأ به، والذي لا يدل على قائله الحقيقي لكونه يتلاءم مع أي متكلم محتمل: في هذه الحالة، يجب أن ننيط به اسم المتكلم: «أنا، فلان الفلاني...»، من هنا نستنتج أن الأشياء التي يدل عليها الخطاب وينظمها (المتكلم، موقعه، زمنه) لا يمكن أن يتعرف عليها إلا شركاء التبادل اللساني. بكلمة أخرى، إذا أردنا أن تكون هذه المرجعيات الخطابية الداخلية مفهومة، يجب علينا أن نربط كل واحدة منها بنقطة معينة ضمن مجموعة من الاحداثيات المكانية - الزمنية. هكذا يتم وصل الزمن اللساني بالوقت الزمني.

إن الزمنية اللسانية مقسمة تمام التقسيم في مفاصلها الثلاثة المتميزة، وهي في الوقت نفسه محدودة جداً في كل مفصل منها. إنها تتمحور حول «اليوم»، ولا يمكن بالتالي أن تزحزح نحو الورا ولا نحو الأمام إلا في مسافتين من الأيام: نحو الورا، هناك «أمس» و«أول من أمس»، ونحو الأمام، هناك «غداً» و«بعد غد». هذا كل ما هناك. هناك مسافة ثالثة («قبل أول من أمس»، «بعد بعد غد»)، ولكنها حالة استثنائية. بل إن المسافة الثانية لا تملك في أغلب الأحيان صيغة مفرداتية مستقلة: «أول من أمس» و«بعد غد» ليسا سوى «أمس» و«غد» نُقلا إلى درجة أبعد في نظاميهما، إذاً، لا يبقى سوى «أمس» و«غد» اللذين يفصل بينهما «اليوم» ويحدهما كمفردتين أصيلتين تعينان المسافات الزمنية انطلاقاً من الحاضر اللساني. وهناك بعض الصفات التي يجب أن ترتب ضمن هذا المنظور: «الآخر» («الشتاء الأخير، الليلة الأخيرة») و«القادم» («الأسبوع القادم، الصيف القادم»)، وهما لا يتضمنان ما يحدد موقعهما تحديداً ثابتاً وموحداً، مثلهما في ذلك كمثل «الأمس» و«غداً». وما يميز سلسلات الإشارات التي تدل على التنظيم بين الخطابات هو - كما نرى - أنه بات من الضروري نقل الموقع في الزمان وفي المكان، بحيث تصبح موضوعية إشارات مثل «هذا» و«أنا» و«الآن»، وهي إشارات تستقي مرجعها في كل مرة من لحظة الخطاب وهي لا تستقي إلا منه. ويبين هذا النقل فارق المستويات التي تنساب فيها الصيغ اللسانية نفسها في حال اعتبرت من

ضمن ممارسة الخطاب أم من ضمن حالة المعطيات المفرداتية.

عندما يتوجب على المتكلم - لأسباب براغماتية - أن يحمل رؤيته الزمنية إلى ما وراء الحدود التي يرسمها «أمس» و«غداً»، عندها يخرج الخطاب من مستواه الخاص ويستعمل تدرج الوقت الزمني، مبتدئاً بتعداد الوحدات: «منذ ثمانية أيام»، «بعد ثلاثة أشهر». لكن «منذ» و«بعد» يبقيان هنا كإشارة للمسافة الذاتية، ولا يمكن أن يدخل في علاقة تاريخية دون تغيير: «منذ (ثمانية أيام) تصبح «قبل ذلك بـ (ثمانية أيام)» و«بعد (ثلاثة أشهر)» تصبح «بعد ذلك بـ (ثلاثة أشهر)». مثلما يتحول «اليوم» إلى «ذلك اليوم». هذه الأدوات تقوم بعملية تحويل الزمن اللساني إلى وقت زمني.

إن للعلاقات الذاتية الداخلية زمنيتها، ومفرداتها، وأبعادها. بها تنعكس في اللغة تجربة علاقة أولية ودائمة وعكسية بشكل لامتناهٍ بين المتكلم وشريكه في الكلام. وفي النهاية، فإن التجربة الإنسانية المسجلة في اللغة إنما ترجع دائماً إلى فعل الكلام في عملية التبادل اللساني.